

التمكين السياسي للشباب الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020
The political empowerment of Algerian youth, through the 2020 constitutional amendment.

عائشة يدر *

Aicha Idder

جامعة ورقلة- الجزائر-

University of Ouargla -Algeria-

Idder.aicha@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر

Publication date

31/05/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date

01/05/2024

تاريخ الاستلام

Submission date

08/02/2023

ملخص:

تتناول الدراسة مكانة الشباب الجزائري في الحياة السياسية من خلال التعديل الدستوري، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية والدستورية في أدوار متقدمة وفاعلة، والعمل على استعادة الثقة المفقودة من خلال الممارسات السابقة على مدار العشرين السنة الماضية، وتعمل الدراسة المقدمة على استقراء الخطاب السياسي لصانع القرار اتجاه هذه الفئة الهامة من المجتمع الجزائري والتي تشكل الثلثين من تعدادها، بين الواقع والمأمول وجدية السلطة في توجهها للفتات الشبانية، وتطرح الدراسة تساؤل جوهري هل ما تقدمه السلطة للشباب كاف لاندماجه في الحياة السياسية وتمكينه من حقوقه الدستورية أم لا زال ينتظرها الكثير من الجهود والعمل.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي؛ المشاركة السياسية؛ الشباب والسياسة؛ الجزائر؛ دستور 2020.

Abstract:

The study examines the status of Algerian youth in political life through constitutional amendments, aiming to enable them to exercise their political and constitutional rights in advanced and active roles, and to work towards restoring the lost trust due to previous practices over the past twenty years. The presented study analyzes the political discourse of decision-makers towards this important segment of Algerian society, which constitutes two-thirds of its population, exploring the reality and aspirations and the seriousness of the authorities in their approach to the youth. The study raises a fundamental question: Is what the authorities are offering to the youth sufficient for their integration into political life and enabling them to exercise their constitutional rights, or does it still require significant efforts and work?

* المؤلف المراسل

Key words:

Political empowerment; Algerian youth; Algerian democracy; Youth and power; Algerian.

مقدمة

يمثل الشباب ما لا يقل عن ثلثي مجموع سكان الجزائر، وبالتالي فهو يشكل قوة شاركت ولازالت تشارك في جميع الحركات من اجل التغيير، بدأ بالحركة التحريرية أثناء الحقبة الاستعمارية والتي تمخضت عنها ثورة التحرير الجزائرية التي قادها شباب لا تتعدى أعمارهم 25 سنة، الى مختلف الحركات الاحتجاجية المندادية بالتغيير، وصولا الى الحراك الشعبي 2019، لكن بالمقابل فإن الشباب غالبا ما يتعرض الى التهميش والاستبعاد من الساحة السياسية بحجة صغر السن وقلت أو انعدام الخبرة، بيد أن مساهمات الشباب و تواجدهم في مختلف مراكز صنع القرار لا يمكنه الا ان يشكل إضافة وتغييرا نوعيا في الرؤى.

هذه الأجواء المتميزة بالإقصاء جعلت الشباب غالبا ما يبتعدون عن عمليات التصويت والنشاط داخل الأحزاب، هذا الجذب بين قوة الشباب عددا وتكوينها ورصيدا علميا من جهة وغيابهم عن الفعل الانتخابي والعمل الحزبي من جهة أخرى يجعلنا نبحث في كيفية تصحيح هذا الوضع من منظور ما قدمه المشرع الجزائري، خاصة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، وكيف نظم هذا الأخير قضية التمكين السياسي للشباب في سبيل وضعه في سكة بناء الدولة وترسيخ قيم الديمقراطية.

من هنا يأتي التساؤل الذي مفاده: كيف تناول المشرع الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020 موضوع التمكين السياسي للشباب؟

فرضيات الدراسة:

- غياب الشباب عن الحياة السياسية يمس بمصادقية الديمقراطية وشرعية النظام السياسي الجزائري.

- التمكين السياسي للشباب الجزائري، حتمية فرضها الواقع الاجتماعي وحراك الشارع الجزائري.

- دسترة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في التعديل الدستوري الأخير، هو لاستعادة الثقة المفقودة، وإعلان القطيعة مع الممارسات السابقة.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة، لابد للدراسة الاعتماد على مجموعة من المناهج الضرورية، من أجل الوصول إلى التحقق من صحة الفرضيات، ولأن الدراسة المقدمة تستهدف أحد الظواهر الإنسانية التي تمتاز بالتعقيد وعدم الثبات والتغير، يجد الباحث نفسه مضطرا لاستخدام

أدوات البحث العلمي، بدأ بالملاحظة وحتى الملاحظة بالمشاركة لأن الباحث في حد ذاته هو جزء من الدراسة، كما سيتم الاستعانة بالمنهج المقارن، لتتبع الظاهرة الانتخابية والاستحقاقات ومشاركة الشباب الجزائري فيها، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي أيضا وبعض المناهج الأخرى التي يتم التطرق إليها، كما اعتمدت الدراسة على الاقتربات كالاقترب القانوني واقترب النخبة والمجتمع وغيرها من الاقتربات الأخرى التي تستلزم الدراسة.

هندسة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، المحور الأول متعلق بالجانب النظري والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالعزوف السياسي والتمكين الشبابي والمشاركة السياسية المفهوم الأسباب والتداعيات، أما المحور الثاني من الدراسة فهو يتناول الجوانب التطبيقية، أي دراسة تمكين الشباب الجزائري في الحياة السياسية من خلال التعديل الدستوري الأخير.

المبحث الأول:

التمكين السياسي للشباب الجزائري

التمكين في مفهومه الواسع يتضمن شقين هما:

أولاً: تحرير الإرادة أو تعزيزها

ثانياً: المشاركة أو الممارسة

بمعنى تعزيز قدرات المواطن بهدف توظيفها من خلال مشاركته مع إمكانية التأثير عليها أو تغييرها.

التمكين بمفهومه الواسع يقصد به الطرق والأدوات الممكنة والمتوفرة لتنمية الكفاءات واكتساب القدرة والثقة على أخذ زمام المبادرة، بمعنى العمل على تطوير وتحسين مؤهلات الفرد حتى يتمكن من القيام بمسؤولياته.

وغالبا ما استعمل مصطلح التمكين لصالح الفئات التي عرفت تهميشا أو ضعفا في مجتمعاتها من بينها المرأة والشباب¹.

وجاء الحديث عن التمكين السياسي للشباب من خلال جعلهم هدفا رئيسيا في الكثير من الخطط والبرامج واشراكهم في العديد من الأنشطة والمناسبات، فالتمكين السياسي للشباب يقصد به منحهم الفرصة في ممارسة السلطة والمشاركة في صنع القرار السياسي إضافة الى التمثيل في الهيئات والمؤسسات السياسية والإدارية المختلفة، ومن هنا يأتي مفهوم لصيق بالتمكين السياسي ألا وهو المشاركة السياسية التي تعرف بأنها: المساهمة الإرادية والحرّة لأفراد الشعب في صنع القرار السياسي والتأثير عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة فهي بذلك صفة من صفات الأنظمة الديمقراطية التي يفتح فيها المجال لجميع أطراف المجتمع للتعبير عن آرائهم وممارسة حقوقهم واجباتهم السياسية.

وبهذا المعنى تعد المشاركة السياسية إحدى أوجه التمكين السياسي فهي لن تكون ما لم يمكن الشباب من اتخاذ القرار وإيجاد الخيارات².

فإقرار التمكين السياسي للشباب يستلزم بالضرورة جملة من الاعتبارات أهمها:

- ان الشباب يصبح فاعلا مهما في العملية السياسية
- احترام ما للشباب من حقوق وحمايتهم وتوضيح ما عليهم من واجبات عليهم تأديتها
- فتح المجال الواسع أمامهم للتمثيل واعطائهم الفرص وتوفير البيئة الملائمة لتحرير المبادرات.
- مساهمة هذه الفئة في الحياة السياسية يكون من خلال قنوات وأطر عديدة منها: الانتخابات، الانخراط في الأحزاب والمنظمات والنقابات ومختلف التجمعات، الاعلام، المساهمة في البرامج والسياسات الوطنية والمحلية.

ومن بين معوقات التمكين السياسي:

- ضعف الثقة بين المؤسسات السياسية والشباب
- هشاشة التنشئة السياسية
- غياب الاستقلالية في التفكير
- سيطرت النخب التقليدية الحاكمة
- غياب التشريع الذي يعنى بضمان حقوق الشباب وتحفيزهم على المشاركة
- ضعف الأحزاب السياسية وضعف استقطابها للشباب
- ضعف الثقافة السياسية لدى الشباب
- المشاركة السياسية لا تعني التصويت او الترشح فقط وانما هي فعل او سلوك ارادي يسعى من خلاله المواطن الى المساهمة في الحياة السياسية إذا أُتيح له المجال طبعاً عبر عدة قنوات باستعمال وسائل عديدة تتدرج من ابداء الرأي الى التسجيل في القوائم الانتخابية الى الانخراط في الهيئات المختلفة الى التصويت والانتخاب وصولاً الى الترشح للمناصب السياسية في الدولة.

العزوف الانتخابي لدى الشباب الجزائري:

من الملاحظ أن العزوف الانتخابي لدى الشباب الجزائري عرف نسباً تصاعدية من استحقاق انتخابي الى اخر ومن أسباب هذا العزوف³:

- فقدان الثقة بين المجتمع والسلطة جراء غياب الفعل السياسي والإرادة السياسية تجاه منح فرص للشباب في إطلاق العنان لقدراته.
- سيطرة جيل الثورة التحريرية على الساحة السياسية وابعاد جيل الشباب عنها

- الوعود الكاذبة التي مل منها الشباب الجزائري ان على المستوى السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي
- الصراعات الدائمة على مراكز السلطة مركزيا ومحليا وتوارث هذه المراكز داخل إطار الفئة الحاكمة منذ فجر استعادة السيادة الوطنية
- هيمنة الحزب الواحد على مقاليد السلطة رغم ديمقراطية الحياة السياسية دستوريا وتشريعا منذ 1989 والتحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر
- عدم تخلي الفئة الحاكمة عن شعار المشروع الثوري ممارسة وامتياز
- ضعف المجتمع المدني على الأقل على المستوى التنظيمي 4
- غياب معارضة حقيقية جعلت التداول على السلطة مجرد شعار لا يعدو ان يكون تدويرا للسلطة مما هز ثقة المجتمع وخاصة منه الفئة الشابة والمتقنة وأضعف رغبتها في المشاركة في الحياة السياسية تنشيطا، وتصويتا، وترشحا، وتأييلا...الخ
- التشكيك المستمر في نتائج الانتخابات والاستحقاقات المختلفة وفي طريقة سيرها وتأييها والاعلان عن نتائجها 5.
- غياب الديمقراطية حتى داخل الأحزاب السياسية نفسها وذلك من خلال اختيار قياداتها والتداول على المناصب، مع غياب دور هذه الأحزاب من تنشئة وتنقيف سياسيين وغرس قيم المواطنة
- عدم استيعاب مقترحات الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية بمعانيها وممارستها
- ظاهرة التوريث السياسي من خلال ترشيح الأبناء لتولي المناصب
- قضية التجوال السياسي بين مختلف التشكيلات السياسية
- كل هذه الأسباب وغيرها جعلت الشباب الجزائري والذي كان من المفروض ان يشكل قوة سياسية دافعة ومسيرة جعلته يعزف عن المشاركة والممارسة السياسية.

المبحث الثاني:

دستور 2020 وظروف ظهوره

القانون الدستوري في الجزائر ورغم انه أسمى التشريعات وفقا لتدرج هذه الأخيرة، حيث انه ينظم شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي وعلاقة السلطات فيما بينها كما يحدد الحقوق والواجبات الا انه أصبح دستورا متعلقا بالرئيس المنتخب، فكما انتخب رئيس الا وكنا على موعد مع تعديل دستوري جديد.

وكما كان متوقعا كانت أولى القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية المنتخب عبد المجيد تبون نهاية 2019 إعلانه عن تعديلات هامة تمس دستور الدولة حيث عين لجنة متكونة من أساتذة في القانون الدستوري أوكلت اليها مهمة اعداد مسودة الدستور الجديد علما بأن هذا الدستور جاء وسط ظروف سياسية خاصة جدا مرت بها الجزائر أهمها الحراك الشعبي السلمي الالاي أطاح بالرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة حيث دفعه الى الغاء ترشحه للعهدة الخامسة الذي كان أعلن ترشحه لها⁶. جاء أيضا في خضم محاسبة ومحكمة ما سمي بالعصابة من وزراء ومسؤولين سامين في الدولة ورجال اعمال عبر محاكمات أولى من نوعها طالت أعلى الشخصيات في الجهاز التنفيذي في الدولة ضف الى ذلك متابعات بالجملة في حق العديد من الصحفيين والناشطين الجمعويين والمعارضين السياسيين المحسوبين على الحراك الشعبي.

قدمت اللجنة التي عينها رئيس الجمهورية جملة اقتراحاتها وملاحظاتها ضمن مسودة قدمت الى رئيس الجمهورية والملاحظ هنا غياب التخصصات الأخرى التي كان من المهم تواجدها ضمن أعضاء اللجنة من علوم سياسية واقتصادية واجتماعية أو على الأقل كمستشارين لها كان يون لرائيها في الامر قيمة مضافة تسمح بإعطاء رؤية أعمق للمجتمع الجزائري وبزوايا ومقاربات أشمل للوضع القائم تمكن من إيجاد حلول وتقديم اقتراحات ورؤى أعمق من الرؤية القانونية البحتة⁷.

المرحلة الثانية في اعداد الدستور هي تمريره على البرلمان الجزائري بغرفتيه ودون مناقشة، الامر الذي طرح عدة تساؤلات حول الدور الذي كان من المفروض أن يلعبه نواب الشعب في هذا المجال. وأخيرا قدم المشروع المصادق عليه الى الاستفتاء الشعبي بتاريخ 2020/01/01 وزكي بنعم رغم المعارضة الشديدة له من قبل عدة أطراف سياسية ومجتمعية، ورغم ضعف المشاركة الشعبية في الاستفتاء والتشكيك في النسب المعلن عنها بتفوق نعم على لا، حيث أعلنت السلطة الوطنية للانتخابات بتاريخ 20/نوفمبر/2020 عن ان نسبة التصويت على التعديل الدستوري بنعم كانت 66.80 % أما نسبة التصويت بلا فكانت 33.20 % فيما كانت نسبة الأوراق البيضاء والمرفوضة 10.87 % وبمشاركة قدرت ب23.72 % من الهيئة الناخبة المسجلة. المتصفح للنسب المعلن عنها ، خاصة منها نسبة المشاركة يلاحظ أنها كانت جد ضعيفة، الأمر الذي أثار حفيظة المعارضين لتعديل الدستور وفي هذا التوقيت؛ حيث شككوا في مصداقية النتائج وقوة ال نعم التي أحرزها الدستور الجديد. والجدير بالذكر أن الحملة الدعائية لمشروع الدستور عرفت جدال كبير بين قوى السياسية المعارضة وأحزاب وجهات في السلطة وصلت الى حد التشكيك في وطنية من عبروا عن رفضهم للتعديل الدستوري أو المشاركة في التصويت عليه.

أهم المقترحات التي جاء بها التعديل الدستوري:

من أبرز التعديلات التي عرفها الدستور الجزائري لسنة 2020 هي الغاء نظام الكوطة في إطار التمكين السياسي للمرأة نظرا لكونه لا يتماشى والثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري وكونه أيضا لم يحقق ما كان منتظرا منه حيث صعب الوصول الى النسب المطلوبة من التمثيل النسوي ضمن القوائم الحزبية أو المستقلة اذ درج خطاب جديد يدعو الى تشجيع مشاركة الشباب والتأكيد على ضرورة تواجدهم وبقوة ضمن القوائم الانتخابية ودعمهم ماديا أيضا حتى يتمكن من ولوج الساحة السياسية خاصة منهم الشباب المثقف وخريجي الجامعات على وجه الخصوص، جاءت خطابات عديدة تدعو الى تسليم المشعل الى جيل الاستقلال ووضع الثقة في الشباب، اذ اننا وفي قراءة للدستور المعدل و للقانون العضوي للانتخابات نلاحظ أنه⁸:

- لم ترد في الدستور الا مادة واحدة ينص فيها صراحة على أهمية مشاركة الشباب ألا وهي المادة 73 منه اذ جاء فيها: "تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتحفيز طاقاتهم الإبداعية. تشجع الدولة الشباب على المشاركة في الحياة السياسية. تحمي الدولة الشباب من الآفات الاجتماعية. يحدد القانون شروط تطبيق هذه المادة." ⁹ والتي تحت على التمكين السياسي للشباب وتشجيعه على المشاركة في الحياة السياسية عبر دعمه وتمويله.

- ثم جاء القانون المتعلق بنظام الانتخابات ليؤكد على ذلك في مادتين هما:

- المادة 1 و 87 منه حيث جاء في نص المادة الأولى من هذا القانون البند الرابع ما يلي¹⁰:
" ... ضمان مشاركة المواطنين و المجتمع المدني، لاسيما الشباب والمرأة في الحياة السياسية وضمان اختيار حر بعيد عن كل تأثير مادي".

- أما المادة 87 في بندها الرابع أيضا نصت على: "... المساعدات المحتملة التي يمكن ان تمنحها الدولة للمترشحين الشباب في القوائم المستقلة بمناسبة الانتخابات التشريعية والمحلية...." مشيرة الى جانب مهم هو المساعدات المالية التي يمكن أن يتحصل عليها المترشحون الشباب دون عن غيرهم من الفئات الأخرى أثناء خوضهم للحملات الانتخابية الخاصة بالانتخابات المحلية والتشريعية تحفيزا لهم على خوض هذه التجربة بعيدا عن ضغوطات المال السياسي.

المنتبع للشأن الجزائري يلاحظ أن قضية التمكين السياسي للشباب لازالت تعترضها العديد من العوائق والتناقضات في ان واحد، أولى هذه العوائق التي يمكن تسجيلها في هذا المجال هي:

ان الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرتين بتاريخ 12 جوان 2021 و 27 نوفمبر من نفس السنة، كشفت عن عدم قدرة احتضان قوائم الأحزاب السياسية لفئة الشباب خاصة منها الأحزاب

المحسوبة على النظام ، بالمقابل اتجه الشباب للمشاركة والترشح من خلال القوائم الحرة التي كانت المستقطب الرئيسي لهم في ظل التسهيلات التي قدمتها السلطة لاعتماد وقبول هذه القوائم للمشاركة في الانتخابات، وهنا تطرح إشكالية الديمومة والاستمرارية اذ ان مصير هذه القوائم الحرة مرتبط بجملة وعهدة انتخابية، كما تثار أيضا قضية رفض السلطة إعطاء الاعتماد لأحزاب جديدة وتقديم القوائم المستقلة كبديل، من هنا يتضح التناقض بين الخطاب والواقع، وقضية القوائم الحرة وترشح الشباب ضمنها يبين أيضا عدم قدرة الأحزاب الاستجابة لأفكار هذه الفئة وبالتالي حدوث قطيعة بين الشباب والمؤسسة الحزبية¹¹.

تناقض اخر بين التسويق السياسي لقضية التمكين والقانون الدستوري وما قدمه المشرع الجزائري، حيث نلاحظ ان المواد المتعلقة بالتمكين السياسي للشباب لم تتعد الثلاث بين الدستور المعدل وقانون الانتخابات إضافة الى ان هذه المواد لم توضح أي نوع من المشاركة في الحياة السياسية يمكن دعمها ودفع الشباب نحوها.

ضف الى ذلك أن تمثيل الشباب داخل الجهاز التنفيذي (الحكومة) كان ضعيفا حيث لم تمنح حقائب وزارية في الحكومتين اللتين عينها الرئيس عبد المجيد تبون المنتهية اعمالها والحالية الا فيما يتعلق ببعض كتاب الدولة التي لا تعكس الدور الحقيقي المنتظر منه.

المجلس الأعلى للشباب:

تم إقرار هذه الهيئة الاستشارية استجابة لتعهدات السيد رئيس الجمهورية، في خطابه كمرشح وكرئيس بإعطاء الفرص اللازمة للشباب الجزائري وتمكينه من الحياة السياسية، وتم الإعلان عن تأسيسه رسميا بعد التعديل الدستوري، بتاريخ 27 أكتوبر 2021 حيث نص المشرع الجزائري عن هذه الهيئة الاستشارية الدستورية، وحدد هياكلها وتركيبها البشرية ومهامها وفق ما تم نشره في الجريدة الرسمية، أما عن أهداف انشاء هذه الهيئة، فهي تمكين الشباب الجزائري من الحياة السياسية، واشراكهم في صنع القرار ليس على المستوى المركزي فقط وإنما المحلي أيضا، مما يكسبه أهمية داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري، كما أن الهدف من انشائه هو خلق حاضنة حقيقية لمختلف التشكيلات والتنظيمات الشبابية من فئات طلابية جامعية، وأصحاب مشاريع استثمارية شبابية، ومن ثمة استعادة الثقة في الحياة السياسية، ويصبح الشاب الجزائري يحظى بالتمكين السياسي ولا يتم استخدامه كواجهة صورية في المرحلة السابقة للنظام السياسي الجزائري قبل الحراك الشعبي فيفري 2019¹².

استشراف افق التمكين السياسي للشباب الجزائري:

قبل التطرق لأبرز السيناريوهات تجدر الإشارة أن جيل الثورة الذي قاد البلاد والمسيرة التنموية وتبنى الخيارات السياسية لا سيما المصيرية منها، قد وصل إلى محطته الأخيرة وجرت عليه سنة

الحياة، وعليه فإن مبرر الصراع بين الشباب وجيل الثورة لن تكون قائمة مستقبلا، وستعرف الحياة السياسية نمطية جديدة غير القديمة المبنية على أساس الشرعية الثورية، وهو ما يساهم في إعطاء دفع جديد للسجل الديمقراطي وقواعد جديدة للعمل السياسي، وفق هذا المنظور يمكن بناء تصور سياسي يلعب فيه الشباب الجزائري الدور البارز في الحياة السياسية¹³.

أ- سيناريو النجاح والتمكين الحقيقي للشباب:

يرتكز هذا السيناريو على عديد المؤشرات، قوة الحراك الشعبي الذي أطاحت بمنظومة الرئيس السابق السيد بوتفليقة، وأثبت أن الشباب الجزائري يملك القدرة على التغيير السلمي، والدفع بالبلاد نحو الخيارات المناسبة بعيدا عن المزايدات والنظرة النمطية، ومن جهة أخرى المؤشرات القادمة من البيئة الخارجية بوصول عديد الشباب على المراكز القيادية والرئاسية في بلدانهم على سبيل مثال الدولة الفرنسية التي تربطها علاقات تاريخية وسياسية، إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه سابقا بوصول جيل الثورة إلى محطته الأخيرة، كل هذه المؤشرات المدعومة بمواد دستورية في التعديل الأخير تمنح الأفضلية للشباب الجزائري للامساك بزمام المبادرة والتطلع لبناء حياة سياسية تحترم فيها الحقوق الأساسية والحريات العامة للأفراد¹⁴.

ب- سيناريو مراوحة المكان:

ويستند هذا السيناريو على عودة الممارسات السابقة، وبقاء التمكين السياسي في الدستور عبارة عن مواد غير مفعلة، ومن جهة أخرى إن عدم الفهم الحقيقي للعزوف الشبابي وحصره في الجانب السياسي لا يمكن أن يعطي حولا جذرية، فالبطالة وفشل النموذج التنموي وعدم قدرة النظام على ترجمة الحاجيات الاجتماعية، مؤشرات على الفشل وعودة الشباب إلى الممارسات السابقة بالعزوف الانتخابي، وعدم قدرة النظام على تفعيل آليات المشاركة السياسية تبقى العملية السياسية تراوح مكانها.

ج- سيناريو الفشل:

ويستند على فشل التمكين السياسي للشباب الجزائري، ويتم اقضاءه وعودة الممارسات السابقة وتكريس للنظام الشمولي التسلطي، وان كان هذا السيناريو مستبعد للمؤشرات الموجودة وعدم إمكانية تجاهل كتلة انتخابية تشكل الأغلبية لا يقوم العمل السياسي الا بها، إلا السيناريو الأول يبقى المشرع للتجسيد في حال ما توافرت الإرادة الكاملة والحقيقية دون الاغفال عن السيناريو الثاني الذي يبقى ممكن هو الآخر، أما الثالث فهو مستبعد كما سبق وأن تمت الإشارة¹⁵.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تسجيله حول الدور الممنوح للشباب في حياة السياسية من خلال الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 وصلت الى جملة من النتائج أهمها:

- على المستوى الدستوري لاحظنا نقص يطرح تساؤلات عديدة حول موضوع التمكين السياسي للشباب مقارنة بالخطاب السياسي.
- فتح المجال أمام الشباب من خلال الترخيص للكثير من القوائم الحرة التي ضمت في طياتها فئة الشباب.
- الأحزاب السياسية في الجزائر مصابة بحالات مرضية كثيرة تم ذكر بعضها فيما سبق من هذا المقال، إضافة الى ضعف وهزلة خطاباتها السياسية عبر القنوات العديدة التي اعتمدت عليه، جعلت الكثير من الشباب يشككون ويتساءلون عن جدوى الانخراط السياسي داخلها¹⁶.
- التناقض المسجل بين التسويق السياسي والقانون الدستوري على مستوى التمكين يعود أيضا الى الشباب الجزائري الذي لازال لا يؤمن بجدوى المشاركة السياسية في ظل أجواء تغيب فيها قواعد اللعبة الديمقراطية.
- لا زلنا بعيدين عن حوكمة سياسية تسمح بنشر ثقافة سياسية تسعى الى التغيير في الآليات والاهداف والعقلية.
- ركز المشرع الجزائري على ارقام وتشجيع الشباب في مجال العمل الجماعي او على أكثر تقدير ضمن المؤسسات الاستشارية على غرار المجلس الوطني للشباب المؤسس له دستوريا.
- من النتائج المتوصل اليها أيضا هو انه لا يمكن للشباب ان يلعب دورا في الحياة السياسية في الجزائر في ظل أجواء تفتقر الى الوعي السياسي الذي يسمح لهم بفهم ادوارهم.
- من بين العوائق التي تقف في وجه تمكين الشباب سياسيا سيطرة الأجيال الأكبر سنا وعدم اهتمامها باشتراك فئة الشباب في الفضاء السياسي المحتكر، حيث لم يتم استحداث آليات تعمل من خلالها على تجديد الأحزاب ومختلف المؤسسات السياسية من خلال اشراك الشباب فيها، إضافة الى النظام الاسري (الأبوي) الذي يقف عائق امام ولوج الشباب خاصة الى عالم السياسة.
- العامل المالي حيث لا تتوفر لدى الشباب الموارد المالية اللازمة للمشاركة السياسية المطلوبة (وهذا رغم نص القانون على مساعدات تقدمها الدولة للشباب المترشح للانتخابات)

الخاتمة:

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها في دراستنا هذه حول التمكين السياسي للشباب الجزائري انطلاقا من التعديل الدستوري 2020 استنتجنا انه رغم الخطاب السياسي الداعي والداعم

لفتح المجال واسعا امام الشباب من اجل الولوج الى الحياة السياسية ومشاركتهم بذلك على اصعدة مختلفة ومتباينة المستويات الا ان الجانب التشريعي لازال بعيدا عن إمكانية تحقيق هذا الامر الذي أصبح يعد مطلبا أكثر منه هبة، الا أن التسويق السياسي كان الغالب، ولا يزال امام السلطة في الجزائر إمكانية إيجاد ميكانيزمات واليات أوضح تمكن من تمكين الشباب الجزائري سياسيا وقبلها لابد من خلق قنوات تعمل على نشر ثقافة سياسية تدعم هذا المسار وتحدث قطيعة مع ممارسات ما قبل التعديل وما قبل الحراك الشعبي الذي ما فتئ يطالب بضرورة التغيير الجذري وفتح المجال امام فئات أخرى لطالما حرمت من حقها في المشاركة في الحياة السياسية وخاصة منها فئة الشباب، ومن اجل الوصول الى هذا لابد ان تلعب اطراف عدة دورها المطلوب منها خاصة الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني كادتين هامتين في التنشئة السياسية وفي تحقيق التغيير المنشود.

إذا فتمكن الشباب سياسيا في الجزائر يحتاج الى المزيد من الدعم على المستويين الرسمي وغير الرسمي لان الفجوة كبيرة بين واقع هذا التمكين والخطاب السياسي ويتجلى ذلك على مستوى أداء مؤسسات الدولة وعلاقتها بفئة الشباب، بمعنى ضرورة تفعيل مشاركة فئة الشباب بجنسيه في الحياة السياسية ان على مستوى المؤسسات السياسية أو على مستوى منظمات المجتمع المدني.

يتعين على السلطة في الجزائر ولأجل تفعيل المواد الخاصة بالتمكين السياسي للشباب أن تعمل على اشراك الشباب المثقف خاصة في جميع مراحل العملية السياسية والانتخابية من خلال غرس قيم المواطنة وقيم الديمقراطية وفتح جسور عديدة من بينها التواصل معهم من خلال اللجان البرلمانية أو عن طريق وسائل التواصل المختلفة اين تحاول ابراز دور الشباب بإعطاء نماذج للشباب نجحو في الوصول الى أعلى المراتب بعد أن ساهموا وشاركوا في مختلف العمليات السياسية. لابد أيضا من دعم فئة الشباب وذلك من خلال تعبئتهم للمشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية سواء بصفتهم منظمين، أو ناخبين أو منتخبين أو مراقبين حتى نهي فيهم الرغبة في المشاركة السياسية وندعم الوعي السياسي لديهم.

يمكن استغلال منصات التواصل الاجتماعي وجعلها منبرا للمناقشات السياسية. تشجيع وتثمين المبادرات الشبابية الناجحة حتى وان كانت غير سياسية (علمية ، ثقافية ، رياضية ، اجتماعية الخ) والتي من شأنها زرع الثقة بين السلطة والشباب من حيث وجود نية في تمكين و تثمين المبادرات الشبابية في جميع المجالات الشيء الذي سينعكس إيجابا على كسب ثقتهم. وأخيرا يمكن القول بأن المشرع الجزائري لم يفصل في كيفية التمكين السياسي للشباب كما انه لم يبين وبشكل واضح الاليات التي تسمح للشباب بالمشاركة السياسية، إضافة الى اغفاله تبيان أنواع ومستويات هذه الأخيرة، وهذا القصور ظاهر ان على مستوى الدستور المعدل 2020 أو على مستوى قانون الانتخابات المعدل أيضا في مارس 2021. ويبقى أن العمل الأكبر يعود الى الأحزاب

السياسية التي عليها العودة الى عملها التكويني والتوعوي عبر التنشئة السياسية بدلا من اختزال دورها في الحملات الانتخابية.

الهوامش:

- 1 يوسف أزروال، "التمكن السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية _قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة"، مجلة أبحاث، المجلد الأول، العدد الأول، جوان 2016.
- 2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، نيويورك يناير 2013
- 3 أماني العابد، "أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري: دراسة في الانتخابات التشريعية 2012" مذكرة ماستر جامعة بسكرة الجزائر 2017
- 4 نور الدين تابلت، "العهد الانتخابية ومنطق تجديد البنى السياسية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، عدد 12، جانفي 2016.
- 5 Mustapha Omrane, " la participation civique et politique des jeunes en Algérie : problématiques et enjeux ". Participation civique et politique des jeunes en Algerie, universite khemis Meliana, Avril 2020
- 6 محمد السببلي، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة. مركز الفيسل للدراسات الإسلامية مارس 2019
- 7 علي سعدي عبد الزهرة جبير، "الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والاسباب" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 14 عدد 02 سنة 2021
- 8 Abba Rouag, "Le rapport des jeunes au politique en Algerie ", LAPSI n11,decembre2014,p6
- 9 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 2020، الجريدة الرسمية رقم 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
- 10 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21/01 المؤرخ في 10 مارس 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.
- 11 نصر الدين بوساحة، الجزائر: قراءة قانونية في التعديل الدستوري نوفمبر 2020، المنظمة العربية للقانون الدستوري يناير 2021
- 12 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم الرئاسي رقم 21- 416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443 الموافق 27 أكتوبر سنة 2021 "من الصفحة 5 الى الصفحة 10" الجريدة الرسمية.
- 13 حميد مزياي، "التعديل الدستوري في الأنظمة المقارنة وفي الجزائر" المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16 عدد 02 سنة 2021
- 14 محمد بلحاجي، مراد مولاي حاج، "الشباب الجزائري ومشكلاته في ظل التحولات الراهنة"، مجلة مجتمع تربية عمل، عدد 04 ديسمبر 2017

15 درغال نعيم، "تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري" مذكرة ماجستير جامعة سطيف 2 / ص 118 سنة 2017

16 Francesca Caruso, le retour des jeunes Algériens dans l'espace public, EuroMesco Policy brief, n 101 octobre 2019,p7.